بحث حول المؤشرات الاقتصادية للعراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. سيف حمزة لفته جواد
وزارة التربية / اللجنة الوطنية العراقية للتربية والثقافة والعلوم
Saifarmada83@gmail.com

الملخص:

يعد المؤشر الاقتصادي من ابرز ابواب الانفتاح بين الدول سياسياً ، إذ يشهد العراق تبادلاً تجارياً واسعاً مع محيطة الإقليمي، لاسيما مع تركيا والجمهورية الإسلامية في إيران، وكذلك المملكة العربية السعودية، وياتي ذلك نظرا للظروف الحالية التي يمر بها طيلة ال٢٠ سنة الماضية مابعد الاحتلال الامريكي عام (٢٠٠٣) وما تبعها ن احداث ألمت به وجعلته بلدا استيراديا اكثر مما هو منتجا وبالتالي اصبح العراق أرض خصبة للاستثمارات ففتح أبوابه امام جميع دول المنطقة من أجل الاستثمار، وخصوصا المناطق التي تعرضت للدمار جراء احتلال (داعش الارهابي) بعد عام ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية : العراق ، المؤشرات ، اقتصاد ، النفط

Arabs Research on economic indicators for Iraq after 2003

The economic indicator is one of the most prominent doors of openness between countries politically, as Iraq witnesses extensive trade exchange with its regional surroundings, especially with Turkey and the Islamic Republic of Iran, as well as the Kingdom of Saudi Arabia. (2003) and the subsequent events that befell it and made it an import country more than it is a producer, and thus Iraq became a fertile ground for investments, so it opened its doors to all countries in the region for investment, especially the areas that were destroyed by the occupation (terrorist ISIS) after 2014.

Keywords: Iraq, indicators, economy, oil

المبحث الاول

بما أن العراق يعيش اليوم استقرارا نسبيا في المجالين السياسي والأمني فإن المسارات معبدة لانفتاح أكبر وأوسع؛ الأمر الذي يمهد خلق بيئة جيدة للانطلاق بتفاهمات والوصول إلى اتفاقيات بين العراق والدول الإقليمية لا سيما تركيا وإيران من أجل تسوية الكثير من الملفات والتي يأتي في مقدمتها **ملف المياه** مع الجارة تركيا، في ظل ما يعاني منه العراق من نقص واضح في المياه في فصل الصيف، وكذلك تفعيل لجان الصداقة البرلمانية الأمر الذي يعزز فكرة الدبلوماسية البرلمانية والتي تمثل أحدى أهم الأدوات في الانفتاح على الدول الإقليمية من خلال نافذة البرلمان. وعلى الرغم من المقومات المهمة التي تسهم في بناء علاقات إقليمية سليمة قائمة على حل النزاعات والمشاكل بالطرق السلمية، ومبنية على المصالح المشتركة بين العراق ومحيطه الإقليمي؛ إلا أن المنطقة تمر بمنعطف خطير يتمثل بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، إذ أن هذه العقوبات ستغير الكثير من المعادلات الإقليمية والدولية. وموقف العراق منها سيكون ذا حساسية سياسية شاخصة لأنه أكثر من سيتأثر بهذه العقوبات، وذلك لأن العراق لديه علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الجانب الإيراني" [1] .

وقد أعلنت الحكومة العراقية عزمها على الانتقال من الاقتصاد الذي يديره **مركزيا إلى الاقتصاد الموجه** نحو السوق. والولايات المتحدة الامريكية هي واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للعراق، وقد زاد الاستثمار من قبل الشركات الأمريكية بشكل كبير في السنوات العشر الماضية. لزيادة التجارة، وصنفت الولايات المتحدة الامريكية العراق كدولة نامية مستفيدة بموجب برنامج نظام الأفضليات المعمم وتنشط العديد من الشركات الأمريكية في العراق، بما في ذلك قطاعات الطاقة والدفاع وتكنولوجيا المعلومات والسيارات والنقل. وبلغ إجمالي التجارة الثنائية في البضائع في عام (٢٠١٩)، (٨.٢) مليار دولار، منها (١.٢) مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى العراق و(٧.٠) مليار دولار من الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الامريكية، وتتألف بالكامل تقريبًا من النفط الخام. انخفضت الصادرات الزراعية الأمريكية من (٣٧٤) مليون دولار في (٢٠١٨) إلى (٢٣١) مليون دولار في (٢٠١٩) [2].

اذ ((يعيش الآن أكثر من (٤٠) مليون شخص في العراق، أي ضعف ما كان عليه قبل (٢٥) عامًا، وأكثر من أربعة أضعاف عدد السكان في عام (١٩٧٠). ووفقًا لتقديرات وزارة

[1] نقلا عن :- أمجد حامد جمعة، العراق وافاق علاقاته الاقليمية، (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، بغداد، ٢٠١٨)، ص ٣.

[2] https://www.state.gov/u-s-relations-with-iraq.

التخطيط، سيتضاعف عدد السكان مرة أخرى في أقل من ربع قرن، إذا استمرت معدلات النمو الحالية، وهي من أعلى المعدلات في المنطقة. نتيجة لذلك ، سيتعين على الحكومة العراقية تهيئة مناخ أعمال ملائم يسهل خلق ما يقرب من مليون فرصة عمل سنويًا بحلول نهاية العقد الحالي))[٣].

ومن أبرز المؤشرات على الاقتصاد العراقي واعتماده على الموارد الطبيعية الاحفورية نذكر منها (البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت ابتداء من تشرين الثاني (٢٠٢١). بسبب (كوفيد –١٩) واضطراب وهشاشة الاقتصاد المحلي، وانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى التضخم[٤].

((اذ مر الاقتصاد العراقي بظروف اقتصادية صعبة نتيجة تفاقم الاختلالات الهيكلية والازمة الصحية العالمية. فقد عجزت الدولة عن تقديم موازنة (٢٠٢٠) واقرارها نتيجة انهيار اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية الى دون الربع في بعض الشهور. تزامن ذلك مع تضخم النفقات الحكومية بشكل كبير، مما دفع الحكومة الى الاقتراض بقرابة (٢٧) ترليون دينار لتامين التمويل اللازم للرواتب وبعض النفقات الضرورية. وقد نشرت وزارة المالية مؤخرا ملخصا للتقرير نصف السنوي للبنك الدولي حول العراق، والذي يوجز اهم التطورات والاحداث الاقتصادية المتحققة عام (٢٠٢١). وفيما يلي ايجازا لأبرز ما ورد في التقرير: [٥]

١.شهد الاقتصاد العالمي تعافيا ملموسا عام (٢٠٢١) نتيجة تحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات التطعيم حول العالم وتراجع الاصابات (بكوفيد–١٩). وقد بدأ النمو الاقتصادي في العراق بالتعافي تدريجيًا في أعقاب الانكماش الذي اصابه نتيجة جائحة كورونا ، ويعود ذلك جزئيا الى زيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي. اما تعافي القطاع النفطي فقد كان له الاثر الابرز في تغيير مسار الاقتصاد العراقي، ومن المتوقع أن يؤدي التحسن في ظروف

[٣] نوفل الحسن ، مرة اخرى العراق يقف امام مفترق طرق ، معهد الشرق الاوسط – واشنطن ، تاريخ النشر اذار/ ٢٠٢١، تم استخراج النص في٢٠٢١/١١/٢٣، الثلاثاء، الساعة ٨:٢٢مساء ، متاح على الرابط :- https://www.mei.edu/publications/once-again-iraq-crossroads.

[4] CIA, Explore All Countries Middle East, www.cia.gov, publication 16/11/2021, Text extraction date 1/12/2021, Wednesday, 10;43 AM, Available at the link; https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/.

[٥] نقلا عن :- حيدر حسين، الاقتصاد العراقي عام ٢٠٢١: حقائق وارقام، مركز الفرات للدراسات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر في ٢٠٢١/١١/٢٢، تاريخ استخراج النص في ٢٠٢١/١٢/١، الاربعاء، الساعة ١١:٣٠ صباحا، متاح على الرابط: – http://www.fcdrs.com/economical/1637.

سوق النفط العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وتحقيق فوائض مالية تسهم في تقليص الديون المتراكمة.

٢. يعد العراق أحد أكثر البلدان المعتمدة على النفط في العالم، اذ شكلت عائدات النفط، خلال العقد الماضي، أكثر من (٩٩%) من صادراته، وقرابة (٨٥%) من ايرادات الموازنة العامة، وقرابة (٤٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو اعتماد مفرط على النفط يعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات الاقتصاد الكلي. وقد كان لتراجع الايرادات النفطية، نتيجة جائحة كورونا، تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٢٠)، والذي تقلص بنسبة (١٥.٧%). كما ادى تراجع الايرادات النفطية إلى انخفاض كبير في النفقات العامة، وبالأخص الاستثمارية منها، مما زاد من انكماش الاقتصاد العراقي عام (٢٠٢٠).

٣- شهدت معدلات البطالة مطلع العام (٢٠٢١) ارتفاعا ملحوظا فاق نسبة (١٠%)، مقارنة بما كانت عليه قبل جائحة كورونا. كما ارتفعت المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي رغم تزايد الأسر التي تتلقى المنافع الاجتماعية من الحكومة وفي مقدمتها رواتب شبكة الحماية الاجتماعية والحصص الغذائية من نظام البطاقة التموينية، فضلا عن الجهود التي بذلت من اجل توفير اللقاحات اللازمة لمنع تفشي فايروس كورونا.

٤- رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق تدريجيا مع تعافي أسواق النفط الدولية، الا ان هذا الانتعاش محفوف بالمخاطر الرئيسية التي تشكلها المعوقات الهيكلية، ويشمل ذلك قيود إدارة الاستثمار العام التي أثرت على تقديم الخدمات العامة، والتسديد البطيء للديون المتأخرة وخاصة تلك المتعلقة بالأجور العامة وتحمل المصارف المملوكة للدولة والبنك المركزي العراقي أعباء الديون السيادية. اضافة الى هشاشة الوضع السياسي، وضعف نظام الرعاية الصحية، والفساد المالي والاداري والسياسي المستشري في مختلف مؤسسات الدولة.

٥- تشير احصاءات البنك الدولي الى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.٩%) للنصف الاول من عام (٢٠٢١)، ونمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة تزيد عن (٢١%) في النصف الأول من عام (٢٠٢١). ويعود ذلك لقوة أداء قطاعات الخدمات بعد تخفيف القيود الصحية للوقاية من فيروس كورونا، خصوصا بعد انتشار حملات التطعيم وانخفاض الاصابات. كما زادت حصة العراق النفطية نتيجة رفع اوبك الحصص الانتاجية للدول الاعضاء تدريجيا مما انعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٦.ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف في العراق خلال المدة من كانون الثاني الى تموز (٢٠٢١) وبقرابة (٥.٢%) و (٦.٣%) على التوالي، وذلك بسبب زيادة الطلب المحلي

وعدم كفاية المعروض السلعي على تلبية كامل الطلب المتزايد. كما تأثر التضخم بانخفاض اسعار الواردات في بعض البلدان المصدرة التي تواجه تدهور في قيمة عملاتها المحلية .

ويوضح جدول (١) التنبؤات العالمية المتوقعة لا سعار النفط للأعوام من (٢٠٢٠-٢٠٥٠).

جدول (١) التنبؤات العالمية بأسعار النفط الخام بالدولار.

السنة	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥	٢٠٤٠	٢٠٥٠
سعر النفط الخام برنت	٧٤.٨٢	٨٦.٢٣	٩٤.٥٢	١٠٢.١٥	١٠٩.٣٧	١١٦.٨

نقلا عن :- سرمد كوكب الجميل ونمير أمير الصائغ وعدي سالم ، تقرير: الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات موقع صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية .www makingpolicies.org ، تاريخ النشر في ٢٠١٨/٨/١١، تاريخ استخراج النص في ٢٠٢٢/١/١٧، الاثنين ، الساعة ١:٤٥، صباحا ، متاح على الرابط :- .https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php

ونلاحظ عند تحليل الجدول اعلاه ان هذه التنبؤات العالمية قد اثبتت صحتها فقد وصل برميل النفط الخام (برنت) لعام (٢٠٢٢) لا كثر من (٩٢) دولار امريكي .

٧- **على الصعيد الخارجي،** تحول عجز الحساب الجاري إلى فائض بنسبة (٤.٧%) من الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاول من عام (٢٠٢١) مما أسهم في ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي العراقي بنحو (٥) مليار دولار أمريكي لتصل إلى (٥٨.٥) مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ (٥٤) مليار دولار أمريكي في نهاية عام (٢٠٢٠) مع ذلك، وعلى الرغم من تحسن آفاق الاقتصاد العراقي وتعافي أسواق النفط العالمية، الا ان تداعيات متحور فيروس كورونا وتحديات تغير المناخ تشكل بواعث جديدة للمخاطر. ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد تدريجياً على خلفية ارتفاع أسعار النفط وزيادة حصص إنتاج تحالف "اوبك+" التي من المقرر إلغاؤها تدريجياً عام (٢٠٢٢). ورغم توقعات تحسن الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، لكنه سيبقى بمتوسط نمو أقل من (٣%) خلال الاعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣) بسبب كورونا اضافة الى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها نقص المياه والكهرباء وتبعاتها)) .كما للعراق عدة معابر حدودية تدر

موردا كبيرا فيما اذا استغل بالطريقة الصحيحة ، ليكون بذلك ظهيرا اقتصاديا وداعما للمورد النفطي ولتنوع الإيرادات وعدم الإبقاء على مورد واحد معرض للنضوب او المخاطر، كما موضح بالخريطة (٤) .

خريطة (١) خريطة المعابر الحدودية للعراقية .

نقلا عن :- موقع العربي الجديد ، خارطة المعابر العراقية ، تاريخ النشر في ٢٠١٧/٩/٤، تاريخ استخراج الخريطة في ٢٠٢٢/١/١٥، السبت ، الساعة ٥٤: ٩ مساء، متاح على الرابط :- https://www.alaraby.co.uk

وبأسطر قصيرة رصدنا الاحصائيات التالية لعام ٢٠٢٠: - [٦]

١.عدد سكان العراق تجاوز (٤١,٢٢٢,٥٠٣) مليون نسمة ، حسب اخر تحديث للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٢١.

٢.الدين العام الخارجي بلغ (٢٣) مليار دولار امريكي.

٣.الدين العام الداخلي (٤٠) ترليون دينار عراقي.

٤.ديون خارجية غير مفعلة (٤١) مليار دولار امريكي.

٥.اجمالي الايرادات النفطية (١٧,٢٣٣,٠٧٤,٦١٣,٠٦٧) دينارا.

٦.اجمالي الايرادات غير النفطية (٩٣٥,٠٢٨,٩٩١,٩٦١) دينارا.

٧.اجمالي الايرادات (١٨,١٦٨,١٠٣,٦٠٥,٠٢٨) دينارا.

[٦] انظر: تقرير محمود محمد القيسي ، الرقمنة العراقية لعام (٢٠٢٠).

٨.نسبة ايرادات النفط من اجمالي الايرادات (٩٥%).
٩.نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات (٥%).
١٠.المجموع العام للمصروفات الاستثمارية (٥٨،٦٩٦، ٠٢٨،٥٦٣) دينارا.
١١.احتياطي النفط (١٥٣) مليار برميل. احتياطي الغاز (١٢٦،٧) ترليون قدم مكعب.
١٢.(٢١٢،٦) ألف دينار متوسط إنفاق الفرد الشهري.
١٣.(٣١%) من الاسر تنفق اقل من مليون دينار شهريا.
١٤.(٤٨،٢%) من الاسر تنفق ما بين مليون – مليونين دينار شهريا. (٥،٧%) من الاسر تنفق ثلاثة ملايين دينار فأكثر شهريا. (٦،٥) مليون موظف بين موظف ومتقاعد عدا اقليم كردستان.
١٥.معدل النشاط الاقتصادي الوطني (٤٢،٧%).
١٦.عدد سكان العشوائيات (٣٢٩٢٦٠٦) نسمة بغداد اولا في عدد المساكن العشوائية تليها البصرة.
١٧.معدلات البطالة والفقر للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة بلغت (٢٧،٥ %).
١٨.(٥٠٨٢٩٥) عاطلا عن العمل مسجلا رسميا.
١٩.نسبة الفقر العام (٢٠%) ومحافظة المثنى فقر مدينة بلغت نسبتها (٥٢%)
٢٠.الانفاق الحكومي (٢٢،٦%) الامن والتسليح، و(٩.٣%) التربية والتعليم، و (٣.٨%) الصحة.
٢١.(٥٦١منشاة متوقفة) من (٦٠٠ منشاة عاملة)
٢٢.(٤٨%) اراض صحراوية.
٢٣.(مليون) طفل يتيم و (٢ مليون) ارملة و (١.٥) مليون معاق.
٢٤.(٥٠- ٢٠٠) ألف موقع أثرى الممسوح منها (١٢) ألف.
٢٥.(١.٠٠٨.٥٢٤) عائلة نازحة.
٢٦.(٨٣٧٣) وحدة اقتصادية متضررة. (١٦٧٩) وحدة متضررة في قطاع التربية والتعليم.
٢٧.(٢١) مليون مستخدم نشط على مواقع التواصل الاجتماعي.
٢٨.المرتبة (الخامسة) عالميا لاحتياطي النفط. و(العاشر) عالميا لاحتياطي الغاز.
٢٩.المرتبة (٥٠) من اصل (١٣٨) على مستوى الجيوش.
٣٠.تقدر ايرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (٢٠٢١) بمبلغ (١٠١٣٢٠١٤١٩٨٤) ألف دينار (مائة وواحد ترليون وثلاثمائة وعشرون مليار ومائة وواحد واربعون مليون وتسعمائة واربعة وثمانون ألف دينار).

٣١.احتساب الايرادات المخمنة من تصدير النفط الخام على اساس معدل سعر (٤٥) دولار (خمسة واربعين دولار) للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٣٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا (ثلاثة ملايين ومئتان وخمسون ألف برميل يوميا) على اساس سعر صرف (١٤٥٠) دينارا لكل دولار.

٣٢.النفقات: يخصص مبلغ مقداره (١٢٩٩٩٣٠٠٩٢٩١) ترليون دينار يخصص منها: – (٩٠٣٦٠٠٠٠٠٠) ترليون دينار للمديونية الداخلية والخارجية.

٣٣.بلغ اجمالي العجز للسنة المالية (٢٠٢١) (٢٨٦٧٢٨٦٧٣٠٧) مليار دينار [٧].

((وان المستقبل المنظور كفيل لإثبات ان العراق سيكون جزء من موكب الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة لما يتمتع به من امكانيات تؤهله لممارسة واخذ موقعه ضمن المنظومة الاقليمية العربية. واخيرا يجب استثمار هذا التحول في مسار العلاقات البينية خوفا من أن تصيبها أي انتكاسة يمكن أن تعيق مسيرة تطوير العلاقات وهذا مرهون باستمرار نشاط الدبلوماسي العراقي وفي المجالات والصعد كافة)) [٨].

((وذلك بعد ان سجل العراق مستويات متدنية في (حماية المستثمرين ، وانفاذ العقود ، و عدم وجود سياقات عمل واضحة في التعامل مع الشركات الخاسرة والمفلسة))) [٩].

وأخيرا برز المتغير الاخر بتفعيل الدبلوماسية العراقية وهو متغير الطاقة (النفط والغاز) فقد ارتفع انتاج الغاز العراقي عام (٢٠٢٠) الى (١.٤) بليون قدم مكعب ، مما أدى لرفع موقع العراق بين الدول المنتجة ، والى جانب ارتفاع حجم الاستثمارات النفطية [١٠].

---

[٧] انظر: قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (٢٠٢١).

[٨] نقلا عن :– اسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

[٩] نقلا عن :– محمد محمود القيسي ، الرقمنة العراقية ٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١.

[١٠] سداد مولود سبع و ماجد حميد خضير، واقع الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ ،(نشرة قضايا سياسية مصدر سبق ذكره ، ص٤٥.

جدول (٢) الافاق الاقتصادية العالمية.

الاسماء	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ت	٢٠٢٢ق	٢٠٢٣ ق
العالم	٢.٦	٣.٤-	٥.٥	٤.١	٣.٢
البلدان المتقدمة	١.٧	٤.٦-	٥.٠	٣.٨	٢.٣
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	٣.٨	١.٧-	٦.٣	٤.٦	٤.٤
منطقة شرق اسيا والمحيط الهادئ	٥.٨	١.٢	٧.١	٥.١	٥.٢
أوروبا واسيا الوسطى	٢.٧	٢.٠-	٥.٨	٣.٠	٢.٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠.٨	٦.٤-	٦.٧	٢.٦	٢.٧
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٠.٩	٤.٠-	٣.١	٤.٤	٣.٤
جنوب اسيا	٤.٤	٥.٢-	٧.٠	٧.٦	٦.٠
افريقيا جنوب الصحراء	٢.٥	٢.٢-	٣.٥	٣.٦	٣.٨

نقلا عن :- موقع البنك الدولي في العراق ، الافاق الاقتصادية العالمية ، تاريخ استخراج النص في ١٣/١/ ٢٠٢٢ ، الخميس ، الساعة ١٢:٢٢ صباحا متاح على الرابط :- https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects.

وتشير التوقعات الإقليمية ((الى انه من المتوقع أن يعود النمو في معظم مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في (٢٠٢٢-٢٠٢٣) إلى متوسط المعدلات السائدة خلال العقد السابق لظهور الجائحة. لكن وتيرة النمو لن تكون كافية للتعويض عن الانتكاسات التي شهدها الناتج في أثناء الجائحة. وبحلول عام (٢٠٢٣)، من المتوقع أن يظل

الناتج أقل من الاتجاه الذي كان سائداً قبل الجائحة في جميع مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خلافاً لما عليه الحال في الاقتصادات المتقدمة حيث يُتوقع سد الفجوة. وستكون أوروبا وآسيا الوسطى أقرب منطقة إلى مسارها قبل الجائحة، في حين ستكون جنوب آسيا الأكثر بُعدا عنه.

وتميل المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصادي الإقليمي نحو الهبوط، بما في ذلك استمرار تفشي فيروس كورونا، وبطء التقدم في معدلات التطعيم، والضغوط المالية، وانخفاض أسعار السلع الأولية عما كان متوقعا، والتوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاجتماعية، وانعدام الأمن الغذائي، والاضطرابات والأضرار الناجمة عن الأحوال المناخية بالغة الشدّة.

ففي شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى (٥.١% في ٢٠٢٢) قبل أن يتحسن قليلا إلى (٥.٢% في ٢٠٢٣).

اما أوروبا وآسيا الوسطى: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى (٣.٠% في ٢٠٢٢ و٢.٩% في ٢٠٢٣).

وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: من المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى (٢.٦% في ٢٠٢٢ قبل أن يتحسن قليلا إلى ٢.٧% في ٢٠٢٣).

كما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى ٤.٤% في ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ٣.٤% في ٢٠٢٣.

وفي جنوب آسيا: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى ٧.٦% في ٢٠٢٢ قبل أن ينخفض إلى ٦.٠% في ٢٠٢٣. ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء: من المتوقع أن يتحسَّن قليلا معدل النمو إلى ٣.٦% في ٢٠٢٢ ثم يواصل ارتفاعه ليصل إلى ٣.٨% في ٢٠٢٣)) [١١].

((ويمتاز الاقتصاد العراقي بتعدد موارده وتنوعها وضخامتها ولكن اعتماده على مصدر واحد فقط وهو استراتيجي على النطاق العالمي (المصادر الهيدروكربونية) وتتعايش مع اضدادها كالفقر وتخلف الاقتصاد والبنية التحتية وتشوه البنية الثقافية ولكن هناك حقيقة ثانية ان الاقتصاد العراقي يتصف **بالقطبية الاحادية** متمثلة **بالقطاع النفطي** الذي يعد مصدر التمويل الاكبر مقارنة بالموارد الاخرى من زراعية وصناعية وهياكل اساس وخدمات عامة فالعوائد النفطية وفرت نسبة قد تصل الى (٩٩%) من العملات الاجنبية وان المساهمة لهذا القطاع لم تقل عن ثلث الناتج الاجمالي المحلي وهذا الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وارتباطه بالأسواق الخارجية يعني ان الاقتصاد العراقي، اقتصاد مفتوح ومعتمد على الخارج ، وبالتالي

[١١] نقلا عن :- البنك الدولي في العراق ، الافاق الاقتصادية العالمية ، المصدر السابق .

يكون مرهونا بتقلبات السوق العالمية والعرض والطلب، كما لانجرار العراق في حرب الخليج الاولى والثانية ادى الى تدمير المنطقة اقتصاديا ،**ووصولاً** الى العقوبات الاقتصادية التي تمثلت **ببرنامج النفط مقابل الغذاء** الذي كان ظاهرياً لحماية الشعب العراقي ومتطلباته الانية والحياتية في ظل حصار شامل وقاسي فرضته الامم المتحدة بحكم الهيمنة الامريكية عليها، **ووصولاً** الى مشهد سقوط النظام في نيسان (٢٠٠٣) الذي عاد بالعراق الى حيث كان قبل قرن مع احتلال جديد فبدأت عملية بناء مؤسسات الدولة المنهكة لأعوام الحرب والمثقلة بمشكلات الفساد وسوء الادارة والفكرة المفرطة (حل المؤسسات)، بالتزامن مع طفرة نفطية لم يكن المجتمع العراقي والدولة مهيأة لتحمل نتاجاتها (قيادتها بصورة صحيحة)، ان الاحتلال الامريكي ادخل المجتمع العراقي بأكمله في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية والخارجية، فقد اجهز سريعاً على الدولة محاولاً اعادة بناءها على وفق ستراتيجية وبسرعة تفوق قدرة المجتمع المنهك بأعوام العقوبات والحروب والانظمة الشمولية، فلقد تضمنت اوامر الحاكم المدني الامريكي السابق (بول بريمر) اعادة بناء المؤسسات القديمة والمنحلة بقراره دون النظر للجدوى السياسية والامنية والاقتصادية لعملية اعادة البناء))[١٢].

الخاتمة

نلحظ مما تقدم ان السياسة الاقتصادية للعراق اصبحت ذو صبغة مرتبطة بسياسات الدول في المنطقة وذلك لتصريف مالديها من بضائع اولا ونظرا لوضعها الاقتصادي الحرج ثانيا فوجدت بيئة استثمارية وتجارية لتصريف مالديها من بضائع عن طريق العراق ، وان أي تطور اقتصادي ايجابي ملحوظ يطرأ على الوضع الاقتصادي العراقي يؤدي بالنتيجة سلبا على وضع اقتصاديات تلك الدول .

كما ان اعتماد العراق على مصدر اقتصادي واحد في تمشية احتياجاته هو مقرونا بالسياسات المالية العالمية وهذا بالنتيجة يشكل خطرا فيما لم يتخذ العراق الخطوات اللازمة للحد من ذلك ، كما وتقلبات الاسعار العالمية في البورصة النفطية المتغيرة وهبوط اسعار النفط ، واعتماد العراق على الطاقة الاحفورية المعرضة للنضوب وربطها بالشركات النفطية وما

[١٢] أفياء وطن عنيد، العلاقة بين العراق والامم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠١١)، ص١١٠.

يرافقها من مؤشرات سلبية تضعف فائدة العراق من النفط وعدم استغلال الغاز المصاحب للنفط حتى ولو نسمع خطط لاستثماره ولكن لحد اعداد هذا البحث تهدر ملايين الدولات التي من الممكن ان يكون لها دورا بارزا في تعزيز الوضع الاقتصادي ، وعد الاعتماد على مصدر واحد للواردات وتقليل العجز في الموازنة السنوية وتقليل الاستيراد كما يتوجب على العراق ان يضع السياسات الاقتصادية الناجحة والخطط والاستراتيجيات الكفيلة بعملية النمو والتنمية المستدامة التي من شانها ترسم خارطة طريق موحدة وفعالة في تحقيق اقتصاد حر ومزدهر .